

منشورات: مركز الساعة للدراسات

التمثيل العشائري في انتخابات مجلس النواب وأثره على الأداء
البرلماني من انتخابات 2006 إلى انتخابات 2018

د. صلاح أنور عبد
باحث في مركز الساعة للدراسات

تشكل العشائر ركناً أساسياً من تركيبة المجتمع العراقي، وقد برز دورها في التاريخ السياسي الحديث إبان ثورة العام 1920، حيث كان لزعمائها اليد العليا في التصدي للاحتلال البريطاني آنذاك. وبعد مرور أكثر من ثمانية عقود من ذلك التاريخ عادت الأضواء لتتسلط من جديد على هذه العشائر.

إن تباين دور العشائر في العراق عبر العقود السابقة، ما بين قوة وسطوة وما بين سكون وانحسار لدورها ضمن أفرادها فقط، ويعزى ذلك لأسباب عدة، لعل أهمها قوة الدولة والحكومة ومدى الضبط، الذي تمارسه الدولة على أفرادها، فعلى الرغم مما يوجه للعشائر العراقية، من انتقادات بسبب كثرة النزاعات بينها، فإن العشيرة، وحين يقترب موعد الانتخابات البرلمانية، تعود إلى الواجهة لتشعل فتيل التنافس الانتخابي في كل مرة. إن قوة العشيرة ودورها في كل مرحلة من مراحل العراق، تناسبت عكسياً مع قوة الدولة، فمتى ما كانت الدولة وأجهزتها المختلفة قوية، انحسر دور العشيرة وتراجع تدريجياً، والعكس صحيح فمتى ما كانت الدولة ضعيفة، يبرز دور العشيرة في مجالات عدة.

وتكمن أهمية هذا الموضوع لما أصبح للعشائر دوراً بارزاً في الصراع الانتخابي للوصول إلى قبة البرلمان العراقي، أصبح لكل عشيرة مرشحها الخاص بها، وخذت بعض تلك العشائر بالإعلان عن واجهات سياسية لها، وأخرى أعلنت عن مجالس سياسية لها. وهنا تظهر الخطورة عندما تتحول العشائر من تجمعات اجتماعية، إلى تنظيمات حزبية تتصارع على المناصب والسلطة مما ينعكس سلباً عن النسيج الاجتماعي، ويهدد الأمن المجتمعي، ويؤدي إلى التشطي بينها، وتفقد سمتها الاجتماعية وسنابنها وعاداتها وتقاليدها، التي قامت عليها وتستبدلها بقيم وعادات سياسية تختلف تماماً عما كانت عليه.

إن ظهور العشائر على الساحة الانتخابية بهذا الشكل سوف يؤثر سلباً على رسم الخريطة البرلمانية، وذلك على صعيد ترجيح كفة هذا المرشح أو ذاك على خلفية التضامن العشائري أو القبلي.. إذ كلما كان أفراد عشيرة أو قبيلة مرشح ما أكبر وأكثر عدداً من حيث بلوغ نسبة مئات الألف أو عدة ملايين من أفراد العشيرة أو القبيلة (وهو ليس بالأمر النادر في العراق!!) كلما زاد نصيبه وحظه في الفوز وبالتالي الجلوس تحت قبة البرلمان، ليصبح "نائباً" جديداً عن الشعب، وبغض النظر عن أهليته أو مؤهلاته أم نزاهته وخبرته السياسية.. فهو سيكون "نائباً" كأمير واقع موجود اجتماعياً - لكونه ينتمي إلى عشيرة أو قبيلة - وليس لكونه صاحب برامج سياسية تحديثية أو خدمية جدية، يريد أن يخدم ناخبيه وباقي فئات و شرائح المجتمع مدفوعاً بحسه الوطني.

الدور السياسي للقبائل ما بعد 2003:

إن استفحال الولاء للقبيلة والانتماء للطائفة إنما يشكل تحد كبير يواجه بناء الدولة الحديثة وروح المواطنة والهوية حيث ينقسم المجتمع العراقي اليوم على ذاته إلى قبائل وطوائف ومناطق ومحلات، حولت الصراعات والمنازعات والعصبيات العشائرية إلى المدن والإحياء ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني. فمنذ سقوط النظام السابق تم تشكيل 14 مجلساً عشائرياً وقامت سلطات الاحتلال بتأسيس مكتب ارتباط مع العشائر وتدشين مقر للاتحاد العشائري وبحضور الحاكم العام الأميركي جيم ستيل ومسؤولين عراقيين. كما تم تأسيس صحوات العشائر. فبالرغم من أهميتها الآتية في استتباب الأمن، فمن الممكن استغلالها في الأوقات السياسية العصبية وجعلها طابوراً خامساً، إلى جانب دورها في تقوية الأعراف والقيم والعصبيات القبيلية، التي تتعارض أساساً مع الديمقراطية. والحال إن قوات الاحتلال حاولت خلق توازنات جديدة: الصحوة القبيلية مقابل الصحوات الطائفية، ومليشيات جديدة مقابل المليشيات القديمة. وفي 16 تشرين الثاني عام 2008 تم تأسيس "مجلس أمراء قبائل العراق" من العرب والكرد والتركمان والمسيحيين والصابئة والأيزيدية ليضمن التقاليد العشائرية والأعراف و"العصبيات" القبيلية، وفق "المصلحة الوطنية العليا" و"الديمقراطية التوافقية". وقد وجد البيان التأسيسي التأييد من قبل الحكومة. وأخيراً تم تأسيس دائرة شؤون العشائر في وزارة الداخلية وتعيين وزيراً للدولة لشؤون العشائر في وزارة المالكي الثانية. ألا يعني ذلك وضع عقبات وعراقيل أمام تطبيق وممارسة الديمقراطية؟!

إن سمات وخصائص القبيلية التي استفحلت في المجتمع العراقي اليوم تختلف تماماً عما كانت عليه سابقاً، حيث كانت وظيفة القبيلة كمؤسسة اجتماعية/اقتصادية تهدف إلى الحفاظ على وحدة القبيلة وأفرادها وقيمتها وأعرافها وتضامن أفرادها في السراء والضراء سواء في البادية أو الريف، أما اليوم فتعمل القبيلة والطائفة على إخضاع أفراد المجتمع المدني لأهداف سياسية ومصالح شخصية وسيطرة اجتماعية تتعدى حدود وظيفة القبيلة إلى تأكيد دورها في المشاركة في السلطة أو أن تكون بديلاً عن الدولة. وقد فتحت التطورات السياسية التي أعقبت سقوط النظام والفضى الشاملة آفاقاً واسعة لدخول القوى السياسية

والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني إلى المسرح السياسي ومن بينها المؤسسات القبلية والدينية والطائفية، التي استطاعت تجميع أفرادها عبر تحالفات مصلحة وبمساعدة قوى الاحتلال والحكومات الضعيفة التي شكلتها على أساس المحاصصة السياسية/ الطائفية.

إن تنامي الدور السياسي للمؤسسة القبلية والطائفية يبرز العديد من المخاطر، فالمشكلة تتعدى كونها بديلاً لمؤسسات دولة القانون والمجتمع المدني، وإنما لكونها تطرح نفسها كبديل عن المؤسسات الدستورية والديمقراطية المنتخبة، ولأنها لا تمتلك أي شكل من أشكال الديمقراطية وليس لها برامج سياسية أو اقتصادية واضحة المعالم، بل تتمحور أغلبها عن مطالب تغالبية ومصالحية ضيقة للحصول على مناصب أساسية في دولة المحاصصة التوافقية، بحيث وصل الأمر أخيراً إلى احتراب على مناصب الوزارات السيادية. إن صبغة المحاصصة الطائفية بامتياز هي في الحقيقة النفاق على نتائج الانتخابات وتشويه للعملية الديمقراطية التي تتبجح بها جميع الأطراف المشاركة في الحكومة، كما أنها تعرقل مسيرة الديمقراطية الوليدة بكونها تضع نفسها كبديل عن مؤسسات المجتمع المدني، وبالتالي تخترق قيمها وأعرافها وعصبياتها قيم التحضر والديمقراطية وتقف ضد المواطنة والحداثة وعملية التغيير والتغيير.

إن الاعتزاز بالقبيلة والولاء لها دون الوطن يتحول إلى قبلية وإن الاعتزاز بالطائفة والانتماء لها دون الدولة، يتحول إلى طائفية، وهذا يشير إلى ضعف الاندماج الاجتماعي العضوي في المجتمع ومع المكونات الاجتماعية الأخرى وعدم قدرتها على التوحد في هوية وطنية واحدة تحقق الانسجام والأمن والاستقرار والتعايش السلمي فيما بينها بحيث تصبح النظرة إلى الآخر ذات بعد واحد. وهنا يكمن خطرها والخطر الذي يهددها من جراء تقديس الهويات الفرعية والمبالغة فيها بحيث تتحول إلى حالة خوف وتربص ودفاع مستمر عليها، وفي ذات الوقت عجز عن مقابلة الآخر بالتفاهم والتواصل والحوار¹.

أسباب تنامي الدور السياسي للعشائر بعد عام 2003: ومن هذا الأسباب الرئيسية التي مهدت لتنامي الظاهرة العشائرية:

1. **دعم الأحزاب السياسية المطلق لها:** إذ تقربت الأحزاب من العشائر وعقدت معها تحالفات وتبادلت مصالح، لغرض كسب قواعدها الاجتماعية في الانتخابات وتقوية حضورها في المشهد السياسي؛ فالنواب يحصلون على أصواتهم الانتخابية عبر امتداداتهم العشائرية، فيما النفوذ العشائري يبدأ من الريف ويحضر بشكل ملموس وقوي في مدن العراق الكبرى مثل بغداد والموصل والبصرة².
2. **اشكالات سياسية تكررت في تحالفات حزبية وإعادة صياغة التحالفات مرات، وانشقاقات حزبية وغيرها ساهمت في توسيع دور العشائر في الميدان السياسي والانتخابي.**
3. **فشل واضح في الخدمات:** وباعتراف أصحاب السلطة وقتها. وفشل أكبر في مفاصل أخرى عديدة، دفعت بالعشائر أن تقدم نفسها البديل المناسب.
4. **ضعف سلطة الدولة والقانون:** من أهم أسباب تنامي النفوذ العشائري، ما يعانيه العراق من ضعف في تعزيز سلطة القانون والدولة، وتراجع دور القضاء، وأصبحت الأجهزة الأمنية هشة، وتنامي الفساد، فضلاً عن انشغال البلد بحروب ومعارك داخلية.
5. **الأطماع في السلطة والنفوذ والمكاسب السياسية والاقتصادية والاستثمارية من الدوافع المهمة في دخول العشائر الى العمل السياسي.**
6. **عدم وجود أحزاب حقيقية قادرة على استيعاب أبناء العشائر وتمثلها وتكون صوتهم في العمل السياسي.**

¹ خطر تنامي دور القبيلة والطائفة في العراق، مجموعة باحثين، موقع صوت الحكمة منشور على الانترنت.

² العشيرة العراقية بديل ضعيف عن دولة دمرها الاحتلال، صحيفة العرب الثلاثاء 27/09/2016

عوامل دفعت باتجاهات كثيرة نحو دور سياسي للعشائر. دور لا يتحدد في التحشيد للفوز بصناديق الانتخابات فقط (وهو دور لعبته العشيرة منذ السماح بممارسته)، ولا يحدده دعم هذا السياسي أو ذاك.³

الآثار السلبية لتنامي دور العشائر سياسياً: إن دخول المنظومة القبلية إلى عالم السياسة المدنية الحديثة أمرٌ له تبعاته وآثاره السلبية ومن أهم هذه الآثار ما يأتي:

1. إن دخول العشائر بشكل مباشر في المجال السياسي سيكون عاملاً له شأن مهم في افساد الممارسة الديمقراطية في العراق، أكان ذلك في صورة قيام جهة سياسية باستغلالها ككيان اجتماعي أو من ناحية ممانعتها الثقافية لقبول الممارسة الديمقراطية، وفي الحالتين إنها تستخدم "كتلة" لخدمة جهة معينة أكانت هذه الجهة من داخل القبيلة أو من خارجها بطريقة لا تنسجم مع الاعتبارات السياسي المفترض في ظل دولة حديثة⁴.
2. تكون القبيلة كياناً اجتماعياً بالغ الخطورة حين تتقاطع مع العالم السياسي الحديث، لأنها تتداخل بهذا العالم بشكل عصبي وتحشيدي وغير منضبط فكرياً ما يولد نتائج فادحة على المستوى السياسي والاجتماعي، فمفهوم العصبية هو في العمق، عامل فرقة لا عامل اجتماع لأنه يخلق أجساداً اجتماعية لها ولاءاتها الداخلية الخاصة وتتنافر وتتصارع مع (آخر) يشاظرها المجتمع ذاته⁵.
3. إن فشل الحكومة في حماية المجتمع العراقي، أدى إلى بناء سلطة أعراف وتقاليد عشائرية رديفة لسلطة القانون، والدفع بالمجتمع نحو القبيلة. وهو توجه قد يؤدي إلى نتائج مجهولة، ويعود بالمجتمع العراقي إلى سلطة العشيرة التي تدفع خلافاتها بالمزيد من المواجهات، ما يضر بوحدة العراق ونسيجه الجمعي⁶.
4. إن القبيلة حين نتخرط كـ "قبيلة" في العملية السياسية تصبح غير نافعة، وهذه المشكلة لها أبعاد عدة منها:
 - القبيلة نفسها لا تتلاءم مع ذلك: فهي تصدر صوت الفرد عن طريق الولاء، وما هو مطبق داخلها من خصائص بين أفرادها كالمساواة وحفظ حقوقهم، فهي خصائص لا بالمستوى نفسه مع غيرهم كما قال على الوردی: "توجد ديمقراطية داخل القبيلة بين أفرادها لكنهم لا يستخدمونها مع الغير"⁷.
 - القبيلة في ترتيبها الهرمي لا تعتمد الكفاءة والمهارة في إدارة القبيلة بل تعتمد الوراثة وتنازل الزعماء وهو ما يجلب أشخاصاً غير مسؤولين وغير أكفاء.
 - تبعاً للخلل الإداري في بنيتها تكون لدى القبيلة قابلية للذهاب في اتجاهات سلبية كقابليتها للخضوع والمساومة.
 - المنطق الجمعي الفاعل داخل القبيلة يتطلب تطابقاً لمواقف أفرادها، وهو ما يجعلها كياناً تحشيدياً غير منضبط فكرياً⁸.
5. القبيلة إن دخلت في أمر ما فهي تدخله ككل أو تخرج منه ككل، وعلى هذا المنوال يجري إنتاج مفهوم التعصب بشكل أكثر حداثة.. فالموقف الفكري الإنساني المطلوب في المجتمعات الحديثة يختلف عن الموقف نفسه في العصبية التقليدية التي تتعاضد في الخطأ والصواب وتكون موقفها كما وصفها الشاعر دريد بن الصمة حين قال:

³ دور سياسي للعشيرة في سنوات قادمة، جواد الديوان ، الحوار المتمدن-العدد: 6227 - 12 / 5 / 2019 - 21:35

⁴ القبيلة والديمقراطية، عبد العزيز الحيص، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، ص3

⁵ نظر المصدر السابق، ص 11، وينظر: النظام الأبوي اشكاليات تخلف المجتمع العربي ، هشام شرابي، مركز الدراسات الوحدة العربية، سنة 1992، ص 14،

⁶ العشيرة العراقية بديل ضعيف عن دولة دمرها الاحتلال، صحيفة العرب الثلاثاء 27/09/2016

⁷ دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، على الوردی ، ص 11 .

⁸ ينظر القبيلة والديمقراطية، ص16

"وما أنا إلا من غزية إن غوت .. غويت وإن ترشد غزية أرشد"⁹

السلوك العشائري الانتخابي: يمكن الإشارة إلى مؤشرات تصاعد دور القبائل في التأثير على العملية الانتخابية وذلك فيما يلي:

1. **حشد أصوات الناخبين:** حيث تقوم القبائل بحشد أصوات المؤيدين من أبنائها وأنصارها لصالح مرشح بعينه أو قوى سياسية معينة، وهو ما دفع الأحزاب السياسية إلى أن تُنشىء في مقار مكاتبها بالأرياف أقسامًا خاصة للعشائر، وبهذه الطريقة يحصل مرشحو الأحزاب على الأصوات من خلال علاقتهم بالقبائل والعشائر وجذورهم وانتماءاتهم القبلية، كما يحاولون الاستفادة من النفوذ العشائري في مدن العراق الكبرى مثل بغداد والموصل والبصرة وغيرها. ولا يختلف الأمر بالنسبة للأحزاب والحركات السياسية في إقليم كردستان، إذ تحاول هي الأخرى الاستفادة من إمكانات القبائل في كسب الأصوات الانتخابية على الصعيدين المحلي والدولي.

وفي إطار الاستعداد للانتخابات، تُقام العديد من المؤتمرات التي يسعى المرشحون للظهور فيها بجوار زعماء القبائل بغية الحصول على تأييد قبائلهم، وتراعي هذه المؤتمرات كافة التقاليد والأعراف القبلية، فمثلًا قد يرتدي المرشح الملابس الخاصة بالمنطقة أو القبيلة، ويقوم بإعلان ولائه لها، والحرص على تمجيد دورها وتاريخها، والتعهد بالدفاع عن مصالحها. وتم استخدام اسم القبائل والعشائر في الدعاية الانتخابية للعديد من المرشحين، حيث حملت بعض لافتات المرشحين شعار أنه الممثل الشرعي الوحيد لقبيلة معينة، كما قامت بعض القبائل بإعلان تأييدها لمرشح معين.¹⁰

2. **تشكيل القوائم الانتخابية:** رأت بعض القبائل والعشائر أنها تمتلك طاقات وكفاءات علمية وشخصيات اجتماعية لها أهمية وثقل في المجتمع، وبإمكانها القيام بدور فاعل في السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهو ما دفعها إلى الاتفاق مع عدد من أفرادها على الدخول في القوائم الانتخابية والسيطرة عليها. وفي هذا الإطار، ظهرت بعض القوائم الانتخابية وهي تضم عددًا كبيرًا من المرشحين من قبيلة بعينها. فعلى سبيل المثال، قام "حزب بيارق الخير"، الذي يتزعمه وزير الدفاع السابق "عبد القادر العبيدي" بإطلاق قائمته التي ترشح فيها الكثير من أبناء قبيلة العبيدي في عدد من المحافظات.

3. **إعلان قوائم مرشحي القبائل:** لم تكتفِ القبائل بدفع مرشحيها للسيطرة على القوائم الانتخابية الخاصة بالأحزاب، بل قامت بإعداد قوائم انتخابية خاصة بها، وهو الأمر الذي سبق وأن حدث في الانتخابات المحلية لعام 2013، حيث أعلنت بعض القبائل في المحافظات الجنوبية والوسطى عن تشكيل كتل وقوائم انتخابية بأسمائها، مثل "تجمع الفرات الأوسط" بالنسبة لعشائر الفرات الأوسط، و"كتلة مجلس شيوخ عشائر الجنوب" بالنسبة لعشائر الجنوب.

وقد اعتمدت بعض القبائل على آليات ديمقراطية في اختيار ممثلها لخوض الانتخابات، حيث يتقدم الراغب في الترشح باسمه لشيوخ ووجهاء القبيلة، ويتم تنظيم انتخابات داخلية لأبناء القبيلة يتم من خلالها اختيار المرشحين الذين سيخوضون الانتخابات الرسمية، ومن ثم يتم اعتبار الفائزين المرشحين الرسميين للقبيلة، وبالتالي يمكنه حصد أغلب أصوات قبيلته، ويرى بعض المحللين أن نتائج الانتخابات الداخلية يمكن أن تكون مؤشرًا على مقدار الأصوات، التي قد يحصل عليها المرشح في الانتخابات الرسمية، بيد أنها قد لا تُعد مؤشرًا كافيًا، فقد لا يمثل المرشحون الخاسرون لقرار القبيلة القاضي بعدم خوضهم الانتخابات، وهو ما سُفقت الأصوات، كما أن الانتخابات الداخلية تقتصر المشاركة فيها على الرجال دون النساء.

4. **فض النزاعات بين المرشحين:** تحمي القبيلة مرشحيها، وتتدخل لفض النزاعات، التي قد تنشأ بين المرشحين أثناء المناظرات التليفزيونية أو غير ذلك من الخلافات، كما تتدخل في حال تعرض المرشح المدعوم من قبلها لما يمكن اعتباره إهانة من قبل أي شخص. فعلى سبيل المثال، تناقلت وسائل التواصل الاجتماعي مؤخرًا مقطع فيديو لشاب يقف بجوار

⁹ ينظر القبيلة والديمقراطية، ص18

¹⁰ ملاح تصاعد دور القبيلة في الانتخابات التشريعية العراقية، د. مثنى العبيدي، الأحد، 22 أبريل، 2018

لافتة لإحدى المرشحات في انتخابات مجلس النواب المقبلة ووصفها بأنها "جميلة"، وقام بتقبيل الصورة وهو الأمر الذي اعتبرته القبيلة إهانة لابنتهم، وقامت بالتعرف على الشاب، وفرضت غرامة مالية عليه كنوع من العقوبة على تصرفه.

5. **توظيف التواصل الاجتماعي:** تقوم القبائل والعشائر بتوظيف وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة لدعم مرشحين معينين، حيث توجد العديد من الصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي، التي تحمل اسم القبيلة، وتروج لمرشح وتدافع عنه وتسانده، وتعرض نسبه ومكانته وتاريخ عائلته في القبيلة، وعادة ما تؤثر هذه الصفحات على سلوك الناخبين لا سيما في المجتمعات البسيطة¹¹.

أثر التمثيل العشائري على الأداء البرلماني:

البرلمان أو مجلس النواب أو مجلس الشعب هو هيئة تشريعية تمثل السلطة التشريعية في الدول الدستورية، حيث يكون مختصاً بحسب الأصل بجميع ممارسات السلطة التشريعية وفقاً لمبدأ الفصل بين السلطات ويتكون من مجموعة من الأفراد يطلق عليهم اسم النواب أو الممثلين. ويكون التحاقهم بالبرلمان عن طريق الانتخاب والاقتراع العام باستخدام الأساليب الديمقراطية. ويتم اختيارهم بواسطة المواطنين في الشعب المسجلين على اللوائح الانتخابية في عملية انتخاب أو اقتراع عام سري ومباشر ويكون للبرلمان السلطة الكاملة فيما يتعلق بإصدار التشريعات والقوانين، أو إلغائها والتصديق على الاتفاقات الدولية والخارجية التي يبرمها ممثلو السلطة التنفيذية¹².

والبرلمان له ثلاث مهام هي التشريع والرقابة على أعمال الحكومة وتمثيل الشعب أمام الحكومة:

1. **الوظيفة التشريعية:** فإن دور البرلمان الأول هو وضع تلك القواعد، أي القوانين. واليوم، تعتبر وظيفة التشريع أبرز ما يقوم به البرلمان، وبرغم أن المبادرة باقتراح القوانين وصياغتها في هيئة مشروعات تأتي غالباً من جانب السلطة التنفيذية، فإن ذلك لا ينفي دور البرلمان في مناقشتها وتعديلها قبل الموافقة عليها، وكذلك اقتراح قوانين جديدة. ومن المهم معرفة أن القوانين ليست مجرد رخص وعقوبات يصدرها المشرع، وإنما القانون تعبير عن إرادة المجتمع وأولوياته، التي يجسدها المشرع في صورة قواعد عامة تحكم التفاعلات بين الأفراد والجماعات وتنظم العمل والعيش المشترك بينهم¹³.
2. **الوظيفة الرقابية:** هو دراسة وتقييم أعمال الحكومة، وتأبيدها إن أصابت وحسابها إن أخطأت. وتتنوع صور العلاقة الرقابية بين البرلمان والسلطة التنفيذية في النظم الديمقراطية، فيقوم البرلمان بانتخاب رئيس الوزراء أو قيام الاكثريّة النيابية بتسميته وبالتالي يستطيع عزله (أي سحب الثقة منه)¹⁴.
3. **الوظيفة التمثيلية:** يعد القرب من المواطنين هو قاعدة الاختصاص التمثيلي التي يؤديها مجلس النواب حيث إن أعضاء مجلس النواب يمثلون الاختلافات القائمة في المجتمع وينقلون هذه الاختلافات إلى الساحة السياسية، التي يتم فيها التعبير عن مختلف الآراء حول الأمور المحلية والوطنية ومناقشتها وصولاً إلى ترجمة هذه النقاشات إلى سياسات يتطلب تمثيل فعال أي إقامة حوارات بين النواب وناخبهم لمعرفة آرائهم وتطلعاتهم وترجمة ذلك إلى سياسات وتشريعات¹⁵.

إن اتساع التمثيل العشائري في مجلس النواب العراقي سوف ينعكس سلباً على أدائه وعمله إذ إن المنظومة العشائرية تختلف تماماً في معالجة الأمور عن منظومة وعمل مجلس النواب، فكلاهما لا ينسجم مع الآخر خصوصاً الوظيفة التشريعية، التي

¹¹ ملاح تصاعد دور القبيلة في الانتخابات التشريعية العراقية، د. مشي العبيدي، الأحد، 22 أبريل، 2018

¹² البرلمان ووظائفه بقلم الدكتور حنا عيسى - استاذ القانون الدولي، منشور على الانترنت.

¹³ ينظر اختصاصات مجلس النواب العراقي في ضوء الدستور والنظام الداخلي، المستشار القانوني عمر رحيم الكناي، دائرة البحوث، ص 5.

¹⁴ المصدر السابق، ص 8.

¹⁵ المصدر السابق ص 5 وما بعدها.

سيكون غائباً عنها بسبب ضعف خبرته فيها، وكذلك الوظيفة الرقابية سوف تكون مساحة المساومات والبحث عن فرص تعزيز النفوذ والسلطة، ووظيفته التمثيلية سيكون مقتصرة على مساحته العشائرية.

استشراف لمستقبل التمثيل العشائري وتأثيراته على الانتخابات:

إن المستقبل القريب يشير إلى مساح كبير تقوم بها بعض العشائر في الأنبار من أجل تريب صفوفها استعداداً للاستحقاقات القادمة، حيث أعلنت بعض العشائر عن وجهات سياسية مثل قبيلة البوخليفة فيه تمتلك واجهة سياسية تحت اسم مشروع الإرادة، وأعلنت بعض العشائر عن تشكيل مجالس سياسية لها كما فعلت قبيلة البومرعي عن تشكيل مجلس سياسي برئاسة النائب ليث الدليمي، وكذلك قبيلة البوفهد، التي أعلنت أن مؤتمر عام لكل الكفاءات والنخب فيها. وهذا وإن دل على شيء فهو إعادة ترتيب لوراقها بشكل أكثر تنظيماً مما قد يجعلها اللعب الأكثر والأوفر حظاً في الاستحقاقات السياسية القادمة من انتخابات مجالس المحافظات ثم بعدها انتخابات مجلس النواب.

وإن الخطورة تكمن من تحول هذه الاستعدادات الجادة إلى صراع بين القبائل الأنبارية مما يعرض السلم المجتمعي وحيوة المواطنين هنا إلى هزات عنيفة، وتحول هذا الصراع إلى عنف متبادل سواء أكان بطرق القانونية أو المنية أو التصفيات الجسدية.

لابد من وضع حلول ناجعة من أجل الحد من السلبات المحتملة في وجود القبائل في الساحة السياسية ومن أبرز هذه الخطوات:

أولاً: إن يعدل مجلس النواب قانون الأحزاب بحيث لا يسمح بتأسيس أحزاب من عشيرة واحدة، ولا يكون أعضاء في الهيئة التأسيسية أكثر من اثنين من عشيرة واحدة ولا بد من وضع شروط في تأسيس الأحزاب أن يكون عدد 2000 شخص من ثلاث محافظات أو أكثر.

ثانياً: أن يعدل مجلس النواب قانون الانتخابات وفق نظام الدوائر فيكون لكل ناحية دائرة انتخابية، وبذلك يقطع الطريق أمام التكتلات القبلية في انتخاب شخص على عموم المحافظة.

ثالثاً: اعتمد النظام الإلكتروني المتطورة في عد والفرز، التي تستخدمها البعض الدول، التي تظهر نتائج الانتخابات في نفس اليوم واعتمد نظام الإشراف القضائي في الانتخابات مما يعزز الثقة فيها كما هو في التجربة المصرية لكل مركز انتخابي قاض. مما يعز الثقة في العملية الانتخابية ويدفع بالأغلبية الصامتة للخروج والتغيير.

رابعاً: أن يقوم مجلس النواب بتشديد الشروط في الترشح إلى المجلس، وإلغاء الامتيازات البرلمانية.

خامساً: المؤسسات التعليمية والإعلامية بوضع خطط وبرامج من أجل رفع الوعي الانتخابي للمواطن العراقي.

سادساً: دعم الحكومة للنخب والمثقفين لتكوين أحزاب رصينة تقوم بملا الفراغ واستيعاب أبناء العشائر فيها.

الخاتمة:

إن موضوع العشائر ودورها السياسي من الموضوعات تثير اهتمام الرأي العام العراقي، وسوف تبقى العشائر تلعب دوراً فاعلاً ومؤثراً في الشأن العام في العراق، ولكن لابد لهذا الدور أن يكون بشكل إيجابي يصب في خدمة البلد ووحده وامنه، وأن دخول العشائر بشكلها الحالي يتقاطع تماماً مع خرجات الدولة الحديثة، التي يسعى الكل إلى تحقيقها في العراق اليوم.

فلا بد أن تدرك القبائل في العراق أن دورها الاجتماعي أكثر أهمية وفاعلية من الولوج إلى الساحة السياسية وتقلباتها، وإنها اليوم تمثل صمام أمان للسلم المجتمعي، وإنها المثابة الأخير، التي تحافظ على المجتمع من خلال الحفاظ على القيم العادات والتقاليد.

إننا لا ندعو إلى عدم اشراك القبائل في الساحة السياسية، وإنما أن يكون لها دوراً داعماً ومسانداً وأن تدفع أبناءها ضمن الأحزاب والتجمعات السياسية ولا تنفرد بنفسها للتحويل إلى أحزاب سياسية.

الخوف من المستقبل القريب من استمرار الحشد والتصعيد الانتخابي بين العشائر إلى تحول الأمر إلى صراعات بينها لا يحمد عقباها.

المصادر:

1. اختصاصات مجلس النواب العراقي في ضوء الدستور والنظام الداخلي، المستشار القانوني عمر رحيم الكناي، دائرة البحوث.
2. البرلمان ووظائفه بقلم الدكتور حنا عيسى - أستاذ القانون الدولي، منشور على الإنترنت.
3. خطر تنامي دور القبيلة والطائفة في العراق، مجموعة باحثين، موقع صوت الحكمة منشور على الإنترنت.
4. دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، على الورد.
5. دور سياسي للعشيرة في سنوات قادمة، جواد الديوان، الحوار المتمدن - العدد: 6227 - 12/5/2019.
6. عشائر العراق، عباس العزاوي.
7. العشيرة العراقية بديل ضعيف عن دولة دمرها الاحتلال، صحيفة العرب الثلاثاء 27/09/2016.
8. العشيرة العراقية بديل ضعيف عن دولة دمرها الاحتلال، صحيفة العرب الثلاثاء 27/09/2016.
9. القبيلة والديمقراطية، عبد العزيز الحيص، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية.
10. ملامح تصاعد دور القبيلة في الانتخابات التشريعية العراقية، د. مثنى العبيدي، الأحد/ 22 أبريل/ 2018.
11. النظام الأبوي اشكاليات تخلف المجتمع العربي، هشام شرابي، مركز الدراسات الوحدة العربية، سنة 1992.
12. أثر قانون الانتخابات لسنة 2005، وتعديلاته على الخارطة السياسية للكتل النيابية، د. مصطفى الناجي، المركز العراقي للدراسات سنة 2017.

